المستخلص

يسعى الإنسان من وراء ممارسة أي نشاط إلى تحقيق أهداف محددة، فالأهداف هي الغايات المرجو تحقيقها من نشاط معين، وكذلك مهنة تدقيق الحسابات فإنها ليست غاية أو مهنة مطلوبة بحد ذاتها بل هي وسيلة لبلوغ أهداف او غايات أخرى.

ويستند تنفيذ العمل التدقيقي على مجموعة من الإجراءات التي يتم القيام بها بغية تحقيق أهداف التدقيق، وان أي عملية تدقيق يكتنفها العديد من المخاطر، لذلك أصبحت المخاطر في التدقيق أمرا" واقعا يهدد المدقق، لذا ينبغي عليه التعرف عليها بفاعلية ودراسة العوامل المؤثرة فيها بغية تقدير درجات المخاطر والتعرف على المجالات التي ترتفع فيها واخذ المستويات المقدرة لها في الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي واتخاذ كل ما من شأنه تخفيض حدة تأثيرها في القوائم المالية ومن ثم تقليص مخاطر إبداء رأي تدقيقي غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول، ذلك لان رأي المد قق يتسم بالأهمية والخطورة وله تأثير في جهات عديدة ومن نواح عدة، فعلى ضوئه تتخذ مواقف وتدور مناقشات وتتخذ قرارات، ولهذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى من الجودة ليفي بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية وبالشكل الذي يؤدي إلى تفادي تعرض المدقق للمسألة والمشاكل الق انونية المحتملة وما يترتب عليها من خسائر مباشرة وغير مباشرة ناجحة عن إبداء رأي لا يعكس واقع القوائم المالية المدققة، لاسيما إن القوانين والتشريعات المنظمة للمهنة في بلدان عدة تلقي على عاتق المدقق مسؤوليات متزايدة تجاه الجهات التي يدقق حساباتها عن الضرر الذ ي قد يلحق بها وبمالكيها جراء والمخالفات الجسيمة التي يرتكبها ومساعدوه، وكذلك تجاه الأطراف الأخرى التي تعتمد على القوائم المالية في اتخاذ قراراتها.

وبالنظر إلى أهمية المخاطر في التدقيق وأثرها على كفاءة وفاعلية تخطيط وتنفيذ عمل المدقق تبرز أهمية هذا البحث ف ي تقدير تلك المخاطر وتأثيرها في التخطيط والتنفيذ السليم لعلمية التدقيق.

ولتحقيق أهداف البحث فقد اتبعت الباحثة أسلوبين يتمثل أولهما في أسلوب الدراسة النظرية والذي وجه لعرض الجانب النظري للبحث من خلال مسح الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث، ويتمثل ثانيهما في أ سلوب الدراسة الميدانية الذي تم تنفيذه من خلال قيام الباحثة بجولة استطلاعية لأقسام ومصانع الشركة (موضع البحث) وتوجيه الاستفسارات لإدارتها وموظفيها لكي يتم التمكن من فهم مخاطر التلاعب والتزوير المادي الذي قد يحدث في أرصدة الحسابات، وكذلك تم الحصول على فهم للرقابة الداخلية ومدى كفايتها لغرض تخطيط وتنفيذ العمل التدقيقي، وكذلك قامت الباحثة بفحص المستندات واعمال النظام المحاسبي والرجوع إلى السجلات والأوليات.

وقد تم تنفيذ أسلوبي البحث في خمسة فصول، أ ’فرد الأول لعرض منهجية البحث والدراسات السابقة ووصف مجتمع وعينة البحث، وناقش الفصل الثاني مفهوم المخاطر في التدقيق وتحديدها واثر تقديرها على جودة العمل التدقيقي، وتناول الفصل الثالث أهمية المخاطر في التدقيق في مرحلتي التخطيط والتنفيذ ثم أهميتها في مرحلة إبداء الرأي، أما الفصل الرابع فقد خصص للجانب العملي من الدراسة متضمنا قياس وتقدير المخاطر وأثرها على كفاءة وفاعلية عمل المدقق، واختتم البحث بالفصل الخامس الذي عرض الاستنتاجات التي تم التوصل إليها والتوصيات التي ارتأتها الباحثة بصدد الموضوع.